بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٦٥٨
بتاريـــخ :	٢٠٠٦/ ٦/٢٨

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٨٦ / ٤ / ١٤٨٠

السيد الأستاذ الدكتور / وزير التربية والتعليم

تحية طيبة وبعد ،،،

فقـــد اطلعـنا علـى كـتابكم رقم ٨١٨٥ المؤرخ ٢٦/ ٩/٢٠٠٢ بشأن مـدى خضوع العـاملين مـن مديرى المديريات التعليمية ورؤساء الإدارات المركزية ورؤساء القطاعات بالديوان العام بـوزارة التـربية والتعلـيم – للحد الأعلى للإجور الصادر بقرار رئيس مجلس الوزارء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ قـبل تعديلـه بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٠ ومدى إمكان التجاوز عن المبالغ الزائدة عن هذا الحد فى حالة التقرير بخضوع هؤلاء لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه

وحاصـل الوقائع ـ حسبما يبين من الأوراق ـ فى أنه يوجد بعض العاملين من مديرى المديريات التعليمـية ورؤساء إدارات مركزية ورؤساء قطاع بالديوان العام بالوزارة قد تجاوزت مستحقاتهم المالية ٢٠٠٠٠ جنيه خلال السنوات السابقه على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٠ المعـدل للقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته علماً بأن معظم هذه المبالغ تتمثل فى مبالغ صرفت من برنامج تحسين التعليم طبقاً لإتفاقية البنك الدولى والأتحاد الأوربى وكذلك مبالغ مـن الأنشـطة ومشـروع رأس المـال و جمـيعها خارج الموازنة العامة للدولة ، إلا أن الجهاز المركزى للمحاسـبات يطالب بإسترداد هذه المبالغ وجميع هذه الحالات قد قاربت على الإحالة إلى المعاش ويترتب علـى ذلـك وقف مستحقاتهم وهى موردهم الأساسى بعد الخروج على المعاش . لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية .

ونفـيد أن الموضـوع عُـرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من يونيه سنة ٢٠٠٦م الموافق ٢٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٧هـ فتبين لها _ وحسبما إستقر عليـه إفتاؤها _ أن نكول الجهة طالبة الرأى عن تزويد إدارة الفتوى بما طلبته من بيانات رغم حثها على ذلك أكثر من مرة ينبىء عن عدولها عن طلب الرأى ، الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من وزير التربية والتعليم اكثر مـن مـرة موافاتها بحالة واقعية للمسألة محل طلب الرأى ، إلا أن الوزارة نكلت عن تزويدها بالمستندات المطلوبة، الأمر الذى ينبىء عن عدولها عن طلب الرأى مما يستلزم معه حفظ الموضوع .

لـــــذلـــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

جمال درويش

المستشار / جمال السيد درويش

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

تحريراً فى / / ٢٠٠٦

ن / س